رأي القدس

ظهور مشعل في دمشق ومعانيه

■ ظهور السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» في مؤتمر صحافي علني بحضور اجهزة اعلام عالمية وفي قلب مدينة دمشق العاصمة السورية لا يمكن تفسيره الا على انه اشارة تحد تريد ايصال ثلاث رسائل هامة:

● الاولى ان السيد مشعل لم يغادر العاصمة السورية مثلما تردد في اكثر من وسيلة اعلام عربية، كما انه ليس مختفيا عن الانظار خوفا من محاولة تصفية اسرائيلية.

● الثانية ان سورية ليست خائفة من التهديدات الاسرائيلية والامريكية التي تريد ارهابها واجبارها على ابعاد السيد مشعل من اراضيها.

● الثالثة: تمسك السيد مشعل بشروط حركة «حماس» في ضرورة الافراج عن معتقلين فلسطينيين في صفقة تبادل للافراج عن الجندي الاسرائيلي الاسير.

وهذه التأكيدات التي شدد عليها السيد مشعل، وفي هذا التوقيت بالذات، تجعل مهمة فرق الوسطاء الذين يتدفقون الى دمشق وكان آخرهم السيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية مهمة عسيرة ان لم تكن شبه مستحيلة.

الوساطات العربية تركز على ضرورة الافراج عن الجندي الاسرائيلي الاسير فورا، كوسيلة وحيدة، في رأيهم، لوقف العدوان الاسرائيلي الحالي على قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، وانتظار ما يمكن ان تجود به الحكومة الاسرائيلية في المستقبل ردا على هذه الخطوة.

واللافت ان هناك محاولة من قبل الوسطاء لتقديم صيغة تنقذ ماء وجه ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي وتوفر له مخرجا مشرفا من الازمة الحالية. فاولمرت الزم نفسه امام الكنيست والرأي العام الاسرائيلي بعدم التفاوض مع حركة «حماس» باعتبارها في رأيه حركة «ارهابية»، وعدم الافراج عن اي معتقل فلسطيني في صفقة تبادل مقابل اطلاق سراح الجندي الاسير.

الصيغة التي يطرحها الوسطاء العرب تقول إن اولمرت تعهد بالافراج عن اسرى فلسطينيين ولكن بعد الافراج عن الجندي، وذهب السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية الى القول انه اتفق فعلا مع اولمرت اثناء لقاء البتراء على الافراج عن النساء والاطفال الاسرى في سجون الاحتلال ولكن عملية معبر كرم سالم التي تم خلالها أسر الجندي المذكور عرقلت هذا الاتفاق.

الامر المرجح انه لم يكن هناك اي استعداد من قبل اولمرت للافراج عن الاسرى الفلسطينيين، والا لاقدم على هذه الخطوة منذ زمن بعيد تنفيذا لقرارات قمة شرم الشيخ الرباعية، ولكن ما يمكن استنتاجه من خلال هذه التصريحات هو ان الرئيس عباس يريد تسهيل مهمة الوساطة، وتوفير صيغة ملائمة لتراجع اولمرت بحيث لا يبدو وكأنه تنازل لحركة «حماس»، وشروط المجموعات التي أسرت الجندي الاسرائيلي.

السيد مشعل كان مصيبا في اصراره على ضرورة التوصل الى اتفاق تبادل واضح للأسرى، يعكس تلبية الشروط الفلسطينية في الافراج عن الاسرى وخاصة الاسيرات والاطفال، لانه لا يمكن الركون الى الوعود والتسريبات الاسرائيلية الغامضة في هذا الخصوص والتي كان آخرها ما ورد على لسان وزير الداخلية الاسرائيلي روني بار اون وقال فيها ان حكومته قد تطلق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين بعد عودة الجندي الاسير، واضاف «ان اولمرت رئيس الوزراء تطرق خلال لقائه مع السيد عباس في البتراء الى امكانية الافراج عن اسيرات واطفال ومرضى من السجون الاسرائيلية». فاذا كانت هناك نوايا اسرائيلية في هذا الخصوص اي الافراج عن الاسيرات والمرضى والاطفال، فلماذا لا تكون الحكومة الاسرائيلية هي الاكثر كرما وانسانية، وتقوم هي بتطبيق هذه النوايا عمليا؟

نشك في وجود هذه النوايا، وعلمتنا التجارب ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة قد نجحت دائما في خديعة الفلسطينيين وابتزاز الوسطاء العرب، واخذ ما تريد ثم التراجع عن كل وعودها. ففي قمة شرم الشيخ طالبت بالهدنة ووقف العمليات الاستشهادية مقابل الافراج عن الاسرى وفك الحصار الاقتصادي الخانق على الشعب الفلسطيني، وعندما حصلت على الهدنة شددت الحصار واعتقلت المزيد من الاسرى.

ارتباك وأكاذيب صهيو ـ أمريكية وانعدام التوازن العربي

محمد صالح المسفر

■ يستطيع المتابع للشأن الصهيوني أن يكتشف ان هذا الكيان في حالة ارتباك واضطراب، حزب صهيوني حديث النشأة والتكوين قاعدته تتكون من أصحاب السوابق الحزبية في هذا الكيان السرطاني، هذا الحزب قفز الى قمة هرم السلطة السياسية بدون مقدمات، أيهود اولمرت يريد أن يصبح في مصاف عظماء الارهاب الصهيوني وذلك لا يمكنه حسب اعتقاده الا اذا مارس الارهاب «ارهاب الدولة» في أعظم مراحله، فكانت قبلته قطاع غزة، وأمر قواته المسلحة تسليحا أمريكيا عالي التقانة بان تحاصر ذلك القطاع الأعزل من كل الجهات الخمس، وراحت طائراته العسكرية الأمريكية الصنع تمطر السكان بالقنابل الانشطارية، وتدمر البنية التحتية بما في ذلك محطات الكهرباء والماء، والمدفعية الثقيلة لم تسكت لحظة واحدة عن اطلاق قذائفها الرهيبة، وجرافاتها لم تبق بيتا في طريقها أو حقلا زراعيا الا دمرته، والشاهد يعتقد ان دولة هذا الكيان في حالة حرب معلنة ضد دولة تملك المال والسلاح، وطرق الامداد متصلة مع العالم الخارجي، وواقع الأمر ان دولة الكيان الصهيوني أعلنت الحرب على أهل الحق وهم مجردون من السلاح محاصرون من قبل دول الجوار العربي لصالح العدو الاسرائيلي.

في اوروبا وأمريكا تتزايد وتيرة الكراهية للدولة العنصرية اسرائيل، كانت الفضيحة الكبرى التي قال بها أساتذة من الأمريكيين في جامعتي شيكاغو وهارفارد مما هيج المجتمع الأمريكي ضد الكيان الاسرائيلي، وعقب ذلك اعلان نقابة أساتذة الجامعات البريطانية مقاطعتهم للجامعات ومراكز الأبحاث الاسرائيلية. وتفيد استطلاعات الرأي العام في كل أنحاء اوروبا بتدهور مكانة هذا الكيان السرطاني في المجتمع الدولي، وأخيرا وليس آخرا في هذا المجال، انبرى مجموعة من يهود بريطانيا المرموقين ينددون بالهجوم الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وجاء في بيانهم الاحتجاجي على ما تفعله اسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين «ان اسرائيل تستخدم جبروتا عسكريا متفوقا بصورة هائلة لارهاب شعب بكامله» كما جاء في البيان قولهم «ان تدمير البنية التحتية الهشة في غزة لن يؤمن اطلاق سراح الجندي الأسير، وقصف محطات الكهرباء وقطع امدادات الوقود يحرمان الناس من الكهربا ء وتبريد وضخ مياه الشرب ومياه الصرف الصحي وهذا يحول المرضى الموصولين في المستشفيات بأجهزة الانعاش، أو من يحتاجون الى غسل الكلى، رهائن، كما يجلب خطر انتشار الاوبئة والجوع «وقال اليهود البريطانيون في بيانهم انف الذكر: «ان الجندي الأسير جلعاد شاليط صار مخلبا في معركة الحكومة الاسرائيلية المتواصلة لاطاحة حكومة الفلسطينيين المنتخبة ديمقراطيا» «الحياة» 7 تموز (يوليو) 2006».

السؤال الذي يطرح ذاته، من من الزعماء العرب «الوسطاء» قال بما قال به يهود بريطانيا وغيرهم في أمريكا؟

على المستوى الفلسطيني، تواطوء واضح من البعض، اذ تشير أوثق المصادر الفلسطينية ان جهاز المخابرات وجهاز الأمن الوقائي الفلسطينيين يتعاونان مع مخابرات العدو ويقدمان له معلومات عن الفدائيين الفلسطينيين بهدف القبض عليهم، السيد محمود عباس أبو مازن، بعث بمندوبين الى دمشق للتباحث مع المناضل خالد مشعل من اجل اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي، بدلا من ممارسة صلاحيته في الاصرار على اطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين بما في ذلك الوزراء ومدراء البلديات المختطفين، والمطالبة بعدم اطلاق صواريخ على جنود العدو المحيطين بغزة من كل مكان، من اجل أن نعيش في نعيم. والسيد الأحمد (فتح) لسان حاله: يقول حان الوقت لاستعادة السلطة من حكومة حماس كي نعيش في نعيم. وأي نعيم يقصدون يا ترى؟!

وزير الداخلية الفلسطيني يأمر كل قوات الأمن بمواجهة الاجتياح الاسرائيلي لقطاع غزة والمدن الفلسطينية والرئيس محمود عباس يلغي ذلك القرار، فأي انتصار يبتغون على عدوهم ؟!!

على المستوى العربي، حسني مبارك أجرى اتصالات مع الرئيس السوري بشار الأسد والملك عبد الله ال سعود ومحمود عباس وكأني به يقول: أطلقوا سراح الجندي الاسرائيلي الأسير والا فان الدمار سيلحق بالمنطقة كلها لان أمريكا كما جاء في تصريحه تقول «ان من حق اسرائيل أن تدافع عن نفسها بكل الوسائل»

كان بودنا أن يقول الرئيس المصري جهارا نهارا ان على اسرائيل أن تطلق فورا وبدون شروط جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية وكذلك النواب الفلسطينيين الذين اختطفتهم القوات الاسرائيلية من منازلهم وأيضا اطلاق جميع الأسرى والذين بلغ تعدادهم أكثر من عشرة آلاف أسير مدني، وان من حق الشعب الفلسطيني الدفاع عن نفسه. الواقع غير ذاك التمني، فمصر العزيزة «تأكل دورها» كما قال بذلك د. خالد الدخيل (أكاديمي سعودي معروف) يؤكد الأستاذ الدخيل «ان قدرة مصر في التأثير على الأحداث والسياسات الاقليمية المتصلة بمصلحة مصر والمصلحة العربية تتراجع بشكل واضح ومستمر»، وانها متهالكة متآكلة لصالح العدو، «في مواجهة ذلك الدور المتآكل، يتنامى الدور الاسرائيلي مع تنامي قوتها العسكرية. الدور التركي كذلك يتنامى، وأيضا الدور الايراني يسابق الريح في النمو انطلاقا من أن هناك دورا اقليميا لايران لابد من الاعتراف به دوليا. في المقابل يتراجع الدور العربي بقيادة مصر، فماهي الطريقة المثلى لاسترجاع دور مصر ومكانتها الهامة في منطقتنا ؟؟؟

على المستوى الداخلي في المجتمع الصهيوني، 58 % يعارضون عدوان حكومتهم على الفلسطينيين، ونشأت منظمة باسم «الجرأة على التمرد» أي التمرد على الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع، و تتزايد المطالبة بتبادل الأسرى لكن العقلية الصهيونية تعمل لتصدير الازمة الراهنة الى الخارج يعاونها في ذلك اليمين الصهيوني المتطرف في الادارة الأمريكية وبعض القيادات الفلسطينية مع الأسف، يقول شيمون بيريز: ان أمر اختطاف الجندي الاسرائيلي صدر من دمشق، ومن خالد مشعل الذي يقيم في دمشق، المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة يقول: «ان سورية مسؤولة عن الوضع الخطير في الشرق الأوسط، السيد اولمرت يقول: «المفتاح لحل الازمة الراهنة موجود في دمشق، وأوامر القيام بعمليات ارهابية تأتي من هناك».

أكاذيب صهيو ـ أمريكية لصرف الانظار عن ما يفعلون في فلسطين، وسورية مما يقولون براء، والشعب الفلسطيني جدير بمقاومة المحتل بدون تعليمات من الخارج.

وكان الله في عونهم.

كيف خسر الفلسطينيون الحرب الأخلاقية بالنزاع مع اسرائيل؟

د. عبدالوهاب الافندي *

■ هناك ما هو أهم وأبعد من مجرد التباكي المتكرر على اللامبالاة السائدة اليوم تجاه ما يعانيه الفلسطينيون تحت القصف الاسرائيلي في غزة، ألا وهو طرح التساؤل الأعمق حول لا مبالاة العالم (بمن فيه العرب) بمعاناة الضحايا، وتسابق الزعماء الغربيين، ومعهم أمين عام الأمم المتحدة، في التأكيد على حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها، دون مجرد الاشارة الى حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال. أي أن الرأي السائد هو أن من حق المحتل أن يدافع عن احتلاله، ولكن ليس للضحية حق مقاومته. فالاحتلال هو الشرعية، وطلب التحرر منه هو الجريمة التي تجب التوبة منها حتى يتأهل التائب للتعامل معه والنظر في بعض مطالبه.

هذا مع أنه لا توجد قضية في العالم أكثر وضوحاً في عدالتها من القضية الفلسطينية، حيث الجريمة في حق أهل فلسطين ماثلة أمام العيان في التشريد والمعاناة وعذاب الأجيال، وحيث الجريمة ما تزال مستمرة بخلاف كثير من الجرائم البشعة التي أصبحت معالم في تاريخ الانسانية، مثل المحرقة النازية، والفصل العنصري في روديسيا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة، وجرائم الابادة ضد الهنود الحمر في القارة الأمريكية، وجرائم الاستعمار في الجزائر وغيرها، وجرائم الابادة الجماعية في البوسنة ورواندا. وبينما استغرقت معظم تلك الفظائع أشهرا أو سنوات معدودة، فان الهجوم على الفلسطينيين ظل مستمراً منذ قرابة القرن من الزمان، وتمارس الجريمة من قتل ونهب للأراضي وأسر وتشريد وقصف وهدم للمنازل وحصار، على مرأى ومسمع من العالم كله، وأمام عدسات كاميرات التلفزة التي تنقل هذا العذاب لكل منزل في الكرة الأرضية بصورة يومية.

ولكن المفارقة هي أن المجرم المعتدي هو الذي يصرخ مستغيثاً، ويطالب بحقه في الدفاع عن نفسه، بينما الضحية تطالب بالاعتذار حتى من قبل الأهل والأقارب. وهذا بدوره يطرح السؤال عن مصدر هذه الحالة الشاذة والغريبة: كيف ومتى خسر الفلسطينيون المعركة الأخلاقية في نزاعهم مع الحركة الصهيونية؟ ولماذ تصبح الضحية هي المتهمة، والمجرم الغاصب هو الذي يوجه الاتهام، ومنه يطلب العفو والغفران؟

الاجابة يمكن استشفافها من مواقف القيادة الفلسطينية التي كانت أول من أعلن الهزيمة الأخلاقية، وأصبح في قمتها من يوالي الاعتذار ليس فقط عن جرائم فلسطينية حقيقية ومزعومة، بل حتى عن المحرقة وربما السبي البابلي أيضاً. هذه القيادة تقف مجردة من أسلحتها الأخلاقية ومن القدرة على القيادة: توالي ادانة أعمال المقاومة الفلسطينية دون أن تتمكن من السيطرة على هذه الأعمال، وتوالي استنكار العدوان الاسرائيلي دون أن تستطيع دفعه عن شعبها، أو حتى تحصل على ادانة واضحة له من العرب فضلاً عن غيرهم. وخلافاً للمتحدثين باسم الضحايا في كل شأن آخر، فان هذه القيادة تجد نفسها في موقف ضعيف متخاذل، تستجدي الصفح من جلادها، وتقف ذليلة بالباب تستجدي اللقاء وكلمة العطف، وأحياناً مجرد الوعد باللقاء.

ويمكن مقارنة هذا الوضع بموقف ضحايا المحرقة النازية، التي انتهت قبل أكثر من نصف قرن، وانقرض الجيل الذي كانت له أي شبهة مسؤولية عنها. ومع هذا فان أحفاد الجلادين والأمة الألمانية بأكملها، بمن فيهم من كانوا أنفسهم ضحايا النازية والمناضلين ضدها، يقفون اليوم أذلاء أمام الضحايا، ويقدمون الاعتذار تلو الاعتذار، ناهيك عن التعويضات التي بلغت عشرات البلايين، وما تزال تفيض على أحفاد أحفاد الضحايا، الذي لا يقبلون الاعتذار ويصرون على تكراره مثل الصلاة، ولا يرون التعويضات منة، بل حقوقاً مكتسبة.

وبالمقابل نجد الفلسطينيين الذين ما تزال الجريمة مستمرة في حقهم، وهناك من يسكن بيتهم ويحرث أرضهم وينهل من مائهم، وهم مشردون، ومحرومون وعطشى على مرأى من أرضهم المنهوبة، مطالبون بالاعتذار من جلادهم، بل تقديم التعويضات له. هذا بالقطع فشل ما بعده فشل لقيادة حولت قضية عادلة شريفة الى قضية فاشلة، وحقا أخلاقيا الى عار وسبة. وهي قيادة أولى بها التنحي العاجل، بل هي أولى بالانتحار من الشباب الذي لم يرتكب ذنبها. وهي مطالبة قبل ذلك بالاعتذار للشعب الفلسطيني الذي مرغت كرامته في التراب وأساءت اليه أبلغ اساءة. فهي كمن ولي ثروة يتيم موسر، وقام بتبديدها سفهاً، بحيث وجد ذلك اليتيم نفسه معدماً، بل ومثقلاً بديون لم يكن يعرف عنها شيئاً.

الوصول الى هذا الوضع الشاذ والمشين تم عبر مراحل متتالية عامرة بالأخطاء، بدأت بايكال القضية الفلسطينية في أول أمرها الى جهات عاجزة أو متآمرة، بدءاً بالاستعمار البريطاني الذي نصب نفسه خصماً وحكماً، ثم الدول العربية التي كانت في معظمها تحت الاستعمار غير المباشر أو صنيعته، ثم الى منظمة التحرير الفلسطينية التي اصطنعتها الأنظمة العربية الفاشلة والفاسدة ورقة توت تستر بها عجزها الفاضح. المنظمة بدورها تمرغت في وحل الفساد العربي، وانقسمت شيعاً كل شيعة منها توالي نظاماً دكتاتورياً قبيحاً، وتخدم أجندته البعيدة كل البعد عن مصالح شعبه، ناهيك عن مطالب التحرير. وقد تبنت المنظمة خياراً عسكرياً لم تكن الظروف مهيأة له، حيث أن الدول العربية لم تكن راغبة ولا قادرة على دعم هذا الدور، مما جعل المنظمة تدخل في حروب مع الحلقات الأضعف في النظام العربي، وهي حروب انتهت بالهزائم، ولو انتهت بانتصار لما كان سلوك المنظمة سيختلف عن سلوك الأنظمة التي حاربتها، لأن العجز عن المواجهة مع العدو يفرض على هذه الأنظمة منطق النفاق والعمالة.

اضافة الى ذلك فان تبني الخيار العسكري، ومنطق المليشيات المرتبطة بأجهزة المخابرات العربية كان يعني أن القيادة في المنظمة ظلت تؤول بالضرورة للعناصر الأقدر على المناورة في مجال التآمر وقتال الشوارع على طريقة «الفتوات»، وتم ابعاد العناصر المستنيرة القادرة على تحليل الواقع السياسي المعقد والتعامل مع عدو تقوده بالمقابل عناصر تتمتع بالكاريزما والوعي السياسي. وزاد الطين بلة دخول أموال النفط وما جلبه من كوارث على المنظمة، حيث أصبح عامل فساد وافساد، ومدخلا للابتزاز والقهر. فكان أن تحولت المنظمة الى نسخة من الأنظمة العربية، همها الأول ليس أداء واجب التحرير، بل المناورة في واقع الفساد العربي لتحقيق استمراريتها التي أصبحت هدفاً في حد ذاتها.

وفي هذا المجال فان نشأة المنظمات المنافسة مثل حماس والجهاد الاسلامي، لا يعتبر اضافة أو خطوة جديدة، بل هو استمرار للوضع القائم على تبني خيار عسكري غير واقعي، وارتهان لأنظمة فاسدة مستبدة عاجزة، ووقوع القيادات السياسية رهينة في يد الكوادر العسكرية قليلة التجربة السياسية وعديمة الرؤية، كما يظهر حين تندلع معارك الشوارع بين قبضايات الجانبين، أو حين ترتكب حماقة أسر جندي كما لو أن الآسرين كانوا دولة منيعة قادرة على الذود عن معاقلها، في حين أن الكل، بمن فيهم قيادة حماس وكل فلسطينيي الداخل، هم جميعاً أسرى في يد اسرائيل. فلتعجب من أسير له أسير! ولتعجب من حركة «اسلامية» لم تقرأ القرآن حول شروط الأسر وملابساته! وقد ساهمت حماس أكثر من المنظمة في نزع السلاح الأخلاقي الفلسطيني بنجاحها في تسويق صورة الفلسطيني كارهابي لا يتورع عن كبيرة.

ومن جهة أخرى فان الاعتراف المباشر باسرائيل من قبل المنظمة (وغير المباشر من قبل حماس وغيرها) زاد من تعقيد الموقف الأخلاقي للفلسطينيين. فالحديث الغريب عن كون المستوطنات التي أقيمت في أراضي 1967 غير شرعية، بينما تلك التي أقيمت بنفس الطريقة والمنهج في أراضي 1948 هي شرعية يتناقض مع نفسه، وقد فهمه الاسرائيليون بالطريقة الصحيحة، حيث أنهم قالوا ان من يقدح في شرعية المستوطنات الجديدة يقدح في وجود اسرائيل نفسها. بل بالعكس، نجد أن مستوطنات ما قبل 1967 كانت أقل شرعية، لأنها قامت على نهب مسلح من عصابات لم تكن لها صفة الدولة، كما انها قامت على تشريد أهل الأرض الشرعيين. أما المستوطنات الجديدة فانه بامكان اسرائيل أن تقول انها لم تشرد أحداً لاقامتها، وان الأراضي تم الاستيلاء عليها بصورة قانونية، اما بالشراء أو بالمصادرة من قبل الدولة. ولأن الاعتراف باسرائيل من قبل القيادة الفلسطينية قد تم بالاكراه، وبدون أي تغيير في الوضع الأخلاقي للاغتصاب الفلسطيني، فانه لا يسبغ شرعية على الاحتلال، بل بالعكس، يجرد القيادة الفلسطينية من سلطتها الأخلاقية شبه المعدومة أصلاً، كونها أصبحت تدعم وضعاً لا شرعياً ولا أخلاقياً. والتصريح بدعم الجريمة لا يحولها الى عمل شرعي، بل يجعل الداعم شريكاً في الجرم. وقد كان الحري بالقيادة الفلسطينية ألا تعترف باسرائيل حتى تتوب اسرائيل من كل آثامها وتقدم الاعتذار والتكفير والتعويض للضحايا. هذا مع العلم بأن ضحايا الجرائم الماثلة من اغتصاب استعماري أو استهداف عنصري لا يعترفون أبداً بشرعية الاجرام في حقهم، فالمجرم يظل مجرماً وان تاب وأناب. فكيف بحال المجرم المتمادي في غيه، والذي يضيف الى جرمه جرماً جديداً كل يوم؟

الأمر يحتاج اذن الى «ثورة فلسطينية جديدة» تتمثل في تفكير جديد وقطيعة مع هذا الواقع الذي أصبحت فيه منظمة التحرير مجرد حارس سجن في خدمة اسرائيل، وأصبح ما يسمى بالسلطة الوطنية الفلسطينية (التي ليست بسلطة وليست بوطنية) عبارة عن اعادة انتاج لفكرة روابط القرى التي كان الاحتلال في السابق يريد توظيفها لتخفيف العبء عنه. ولاستعادة المبادرة الأخلاقية وتحميل الاحتلال أوزاره، فان القيادة الفلسطينية الحالية يجب أن تتنحى بعد أن تعتذر للشعب الفلسطيني عن عجزها عن تحقيق طموحاته، واجرامها في حقه بتشويه صورته في العالم واضاعة قضيته العادلة. وعندها يجب أن تتصدى للأمر قيادة جديدة تبدأ أمرها باعلان التخلي عن الخيار المسلح، وتسحب اعترافها باسرائيل، وتضع الاسرائيليين وكل من دعم الكيان الصهيوني (ابتداء من بريطانيا وانتهاء بأمريكا وبقية الدول الأوروبية وبعض العرب) أمام مسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية ازاء كل ما حل بالفلسطينيين من مظالم. ويجب أن تطالب القيادة الجديدة كل هؤلاء بالاعتراف بدورهم في اجتراح هذه المظالم والجرائم، وبالاعتذار والتكفير والتعويض، وتقديم كل من دعم الارهاب الاسرائيلي بالمال والسند السياسي والاعلامي الى المحاكمة العادلة. ويجب أن ترفض القيادة الجديدة القيام بأي دور مساند للاحتلال، بما في ذلك دفع المرتبات للموظفين أو تقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، فهذه كلها من واجبات سلطات الاحتلال حسب مواثيق جنيف ويعتبر التقصير فيها جريمة حرب يعاقب مرتكبها.

بمعنى آخر يجب أن تتخلى القيادة الفلسطينية عن وهم الكفاح المسلح غير الواقعي، وأن تشهر بالمقابل سلاح الدمار الأخلاقي ضد الاحتلال الصهيوني حتى يكون موضع الادانة الانسانية الشاملة، كما أصبح الأمر مع جرائم النازية والتفرقة العنصرية والابادة الجماعية، حتى يصبح الاحتلال في وضع مليشيات الهوتو وصرب البوسنة والجنجويد من حيث التجريد الكامل من أي وضع أخلاقي. وهو وضع كان يجب أن يحدث من أول يوم، ولكن الأخطاء العربية والفلسطينية المتراكمة قلبت الوضع بحيث جعلت الضحية مداناً والجاني متظلماً.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

جبهة الخلاص الوطني... أين أصاب الإخوان المسلمون وأين أخطأوا؟

الطاهر ابراهيم *

■ رغم كل الأعاصير التي عصفت بجماعة الإخوان المسلمين منذ عام 1979 عندما خرج الخلاف بين الإسلاميين وبين النظام السوري إلى العلن، حيث بلغ الصدام ذروته بين عامي 1979 ـ 1982، بعد أن قام النظام بتطويق مدينة حماة، وقصفت بالمدفعية وراجمات الصواريخ، ما يمكن اعتبار أن الصدام المسلح وضع أوزاره بعدها. وخلال عقدين كانت الجماعة تتعرض إلى ضغوط استهدفت إضعافها ومن ثم شطبها أو تفتيتها ووضعها خارج المعادلة السورية. ولا نذيع سرا عندما نقول ان الجماعة استطاعت أن تصمد في وجه تلك الأعاصير العاتية، ولكن كان ذلك على حساب قوتها وتماسكها حيث تعرضت إلى انشقاق في عام 1986، انتهى عمليا عندما أعيد توحيد الجماعة في عام 1993.

ودون الدخول في التفاصيل، وكما يقول المثل «رب ضارة نافعة»، فإن اضطرار المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين المحامي «علي صدر الدين البيانوني» إلى تركه البلد العربي المضيف لأسباب إقليمية، ولجوئه إلى بريطانيا أواخر عقد التسعينيات، كان فاتحة عهد جديد في تاريخ الجماعة، استطاعت بعده أن تقفز قفزات سياسية وإعلامية استراتيجية، بعد أن كانت محكومة بما تقتضيه سياسات الدول العربية المضيفة، رغبة من هذه الدول أن لا يؤدي وجود الإخوان المسلمين على أراضيها إلى توتر في علاقاتها مع النظام السوري، مع حرصها على فتح أراضيها أمام الإخوان السوريين لا كسياسيين، بل كلاجئين عليهم احترام السياسة العامة لتلك الدول. وكان هذا الوجود القلق يقتضي من الإخوان المسلمين أن يزنوا بياناتهم وتصريحاتهم بميزان الذهب، مراعاة لهذه الدولة العربية المضيفة أو تلك.

ولقد كان «ميثاق الشرف» الذي وزعته جماعة الإخوان المسلمين في 3 أيار (مايو) 2001 أولى هذه الخطوات. فقد نشرته، كاملا، معظم الصحف العربية المهاجرة وبعض من الصحف الوطنية في كثير من الأقطار العربية. وحظي الميثاق بدراسات مستفيضة من قبل مفكرين عرب كان أكثرهم من لبنان والأردن وفلسطين. ولم يقف السوريون بعيدا عن الميثاق يوم كانت زهور «ربيع دمشق» ما تزال تتفتح من أكمامها. وكان مؤتمر «ميثاق الشرف الوطني» الذي عقد في «لندن» أواخر آب (اغسطس) 2002 هو الخطوة التالية، حيث انبثق عنه لجنة تحضيرية تجتمع دوريا. وقد ضم اللقاء، إضافة إلى أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، أعضاء يساريين وقوميين وبعثيين منشقين ونصارى. وقد مثل هذا المؤتمر أول لقاء بين أطياف سورية، كانت إلى عهد قريب تقف في خنادق متعادية أيديولوجيا وسياسيا.

ولا ننسى، ونحن نستعرض الخطوات السياسية التي خطاها الاخوان المسلمون على طريق التواصل مع الآخر، إنجازهم الكبير لمشروعهم السياسي على صعيد بلورة «رؤية الذات»، وهو المشروع الحضاري الذي مثّل رؤيتهم السياسية لسورية المستقبل، الذي أشهروه في مؤتمر عقد أواخر عام 2004 في «لندن»، حظي بتغطية إعلامية وحضور طيف سوري تمثلت فيه معظم الاتجاهات المعارضة على الساحة السورية.

وإذا كانت الخطوات السابقة وغيرها تمت بمبادرة ذاتية من جماعة الإخوان المسلمين فإن انضمامها إلى الموقعين على «إعلان دمشق» في خريف عام 2005، كان خطوة مشتركة جمعت أحزابا سورية من المعارضة في داخل سورية مع معارضة الخارج، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. غير أن قوى «إعلان دمشق» عجزت عن أن تترجم هذا الإعلان إلى تحرك سياسي فاعل، وبقي محصورا ضمن النطاق الإعلامي.

وتبقى الخطوة الأهم على صعيد المعارضة السورية، تلك التي انبثقت عنها «جبهة الخلاص الوطني» وترجمها إلى واقع سياسي كل من المراقب العام للإخوان المسلمين المحامي «علي البيانوني»، ونائب رئيس الجمهورية السابق الأستاذ عبد الحليم خدام في مؤتمر «بروكسل» الذي جمعهما في 17 آذار (مارس) 2006. كما عقدت «الجبهة» مؤتمرها التأسيسي الأول في «لندن» يومي 4 و5 من حزيران (يونيو) الماضي انبثق عنه ثلاثة تشكيلات هي «المؤتمر العام» وضم أكثر من ستين شخصية معارضة سورية، والمجلس الوطني وهو هيئة وسيطة بين المؤتمر والأمانة العامة التي ضمت 11 شخصا كقيادة سياسية للجبهة. ويبقى السؤال الأبرز الذي كان محور تساؤلات المواطنين السوريين في الداخل والخارج: إلى أي مدى كانت خطوة الإخوان المسلمين بتحالفهم مع خدام موفقة وفي الاتجاه الصحيح؟ هذا السؤال يحتم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الخطوات السابقة وما تنم عنه.

ومن دون أن يأخذنا «الوهم» إلى مواقع غير حقيقية، فإن الإخوان المسلمين ووُجهوا بمواقف متريثة ـ إن لم نقل مشككة ـ من قوى إعلان دمشق. كما أن الموقف الشعبي كان عاتبا إلى حد بعيد، بسبب الموقع الذي كان يشغله «خدام» في النظام السوري على مدى أربعة عقود، وما يُوجّه إليه ـ كما إلى كل أعمدة النظام ـ من تهم الفساد والإثراء غير المشروع، مع أن الأستاذ البيانوني بيّن في أكثر من مناسبة أن الإخوان المسلمين يتعاملون حاليا مع «خدام» السياسي المعارض، وأن التدقيق في التهم المنسوبة إليه وإلى غيره بالفساد، مكانها القضاء السوري النزيه في دولة سورية ديموقراطية. فهل يقنع ذلك التبيين العاتبين؟ تلك قضية أخرى تبقى في مكنون الغيب.

وتأتي القضية الثانية التي تفرض نفسها بإلحاح من خلال تساؤل المراقبين عن مدى قدرة هذه الجبهة على المساهمة في التغيير المنشود في سورية، وفق ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر «الجبهة» الذي انعقد في لندن، حيث شدد الحاضرون: «على أن خيارهم الاستراتيجي هو تغيير هذا النظام». وبنفس الاعتبار السابق، فإن الكثيرين من الذين شاركوا في مؤتمر الهيئة التأسيسية للجبهة لا يأخذهم الوهم بعيدا، بحيث يعتقدون أن مكوناتها قادرة لوحدها على إحداث هذا التغيير.

ولن أكون مغاليا عندما أؤكد بأن أحزاب المعارضة السورية مجتمعة، بمن فيها جماعة الإخوان المسلمين، غير قادرة على إحداث التغيير، بسبب القمع والاستبداد الذي أوقعه على السوريين نظام اعتمد الحل البوليسي سياسة بدلا من الديمقراطية، ما لم يطرأ طارئ يخل بموازين القوى على الساحة السورية.

وحتى لا يجنح الخيال بعيدا عند البعض نحو التدخل الخارجي ـ وهو غير مستبعد، على كل حال، لا لنصرة المعارضة وإنما لأسباب تتعلق بالحسابات الخطأ عند النظام ـ فإني أؤكد أن هذا الطارئ يتعلق أولا بأخطاء النظام، وبسبب السياسات الفاشلة ودورانه حول مصالح ضيقة لمراكز القوى. وقد يتكفل بالأمر نفاد صبر الشعب السوري وإحساسه أن السكين صارت قاب قوسين أو أدنى من رقاب المواطنين.

ولأن الموضوع ذو شجون، ولا يحيط به مقال صغير، نؤكد بأن أحد الأسباب التي دعت الإخوان المسلمين لتشكيل الجبهة هو سعيهم إلى تشجيع رموز في النظام الحالي إلى التخلي عنه والانحياز إلى التغيير، ومن ثم جمع أكبر عدد من المعارضين السوريين في جبهة واحدة لإحداث هذا التغيير. يبرز وجاهة هذا السبب أن النظام ما يزال يعتقد بأن واشنطن غير جادة في التغيير طالما أنه قادر على تقديم خدمات. وأن أكثر ما يخيف النظام حدوث انشقاقات داخله، والانضمام إلى المعارضة، اقتداء بما فعله خدام. وفي هذا السياق مُنع عدد كبير من رموز سابقين، وبعضهم مقرب جدا مثل «علي دوبا»، من مغادرة سورية.

يبقى أن نذكّر بأنه إذا كان الاستئصال يثير الأحقاد في الأمة، فإن إقصاء الآخر يعيدنا إلى المربع الأول في أبجدية الأنظمة المستبدة. ومقتضى الحال أن نرحب بكل من ينضم إلى المعارضة من داخل النظام ومن خارجه.

*كاتب سوري عضو الهيئة التأسيسية في جبهة الخلاص

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith